Republic of Iraq
Ministry of Finance
Minister's Office

جمهوريّة العراق
وزارة المـــاليّـــة
مكتب الوزير

No.: العدد:
Date: التاريخ:

دولة رئيس مجلس الوزراء السيد مصطفى الكاظمي المحترم

أكتب إليكم لإبلاغكم قراري بالاستقالة من منصب وزير المالية، لأني مؤمن بأن هذا هو الوقت المناسب لكي أترك الحكومة.

فمن منظور الظروف الاقتصادية والمالية لهذا البلد، فإن الوضع مستقر ولا توجد قضايا ملحة على الفور. فالوضع المالي للبلاد في حالة جيدة، سيولة خزانتنا جيدة، مستويات العملات الأجنبية لدينا مرتفعة للغاية، الاقتصاد ككل بشكل جيد أيضاً، ويتوقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة ١١% هذا العام.

أما من الناحية الادارية أعتقد أن كبار المديرين العامين الحاليين، بقيادة وكيل الوزير بالتكليف، يمكنهم إدارة المهام اليومية لوزارة المالية تحت إشراف وزير المالية بالوكالة. إذ ليس لدينا موازنة لسنة ٢٠٢٢، حيث لم يُسمح لهذه الحكومة بتقديم واحدة بسبب وضعها القائم كحكومة تصريف الأعمال اليومية. ومع ذلك، فقد منحنا قانون الأمن الغذائي ما يكفي من المرونة لمواصلة تغطية النفقات المتكررة وأي نفقات إضافية اخرى حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه صياغة الموازنة من قبل الحكومة الجديدة وإقرارها من قبل مجلس النواب.

دولة رئيس مجلس الوزراء،

عندما طلبت مني الانضمام إلى حكومتكم لأول مرة، كنت قد قبلت، وأقدر ثقتك بي كشخص وبقدراتي. فقد عرفتك منذ أكثر من ٣٠ عامًا. أولاً في النضال ضد الدكتاتورية ثم في النظام الجديد الذي ظهر بعد عام ٢٠٠٣. ولطالما كنت أعتبرك صديقًا وزميلًا، ولم أطلب هذا المنصب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولم أكن أسعى لاستمرار مسيرتي في عالم السياسة. ولم أقدم أي وعد أو كان لي أي اتصال مع أي حزب أو شخصية سياسية في أي مسألة تتعلق بمنصب وزير المالية. لقد قبلت المنصب لأنني شعرت بأنني قادر على المساهمة في الحكومة الجديدة والسعي لتحسين رفاهية البلاد وشعبها. وكنت أرغب في المساعدة في تجاوز الأزمات الشديدة التي واجهناها ووضع إطار عمل لخطة إصلاح وإعادة هيكلة طويلة المدى للاقتصاد. ولم أكن أتصور وجودًا طويل الأمد، لأن هذه الحكومة مكلفة بترتيب الانتخابات على وجه السرعة. ولقد أبلغتك بأنني لم أتصور بقائي في الحكومة بعد تاريخ الانتخابات، والتي كنت اعتقدت بأنها ستجرى بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وفي هذه الحالة، أجريت الانتخابات في تشرين الأول ٢٠٢١ ووافقت على البقاء في الحكومة حتى ذلك التاريخ وتشكيل حكومة جديدة.

لقد مر ما يقرب من عام منذ إجراء الانتخابات ولم تكن هناك حكومة جديدة في الأفق بعد. لقد تم تمديد فترة ولايتنا بسبب المشكلات السياسية. لكن الحكومة التي وافقت على الخدمة فيها قد تغيرت من حكومة ذات صلاحيات كاملة إلى حكومة تصريف أعمال. حكومة تصريف الأعمال اليومية، بحكم التعريف تقريبًا، لها حياة محدودة لبضعة أسابيع. نحن الآن في وضع تكون فيه فترة ولايتنا في منصب حكومة نظامية ولكن وضعنا القانوني والتشغيلي هو حكومة تصريف أعمال. إنه لأمر محبط للغاية أن تكون في وضع نعرف فيه ما يجب القيام به ولكننا غير قادرين على القيام بذلك بسبب نطاق العمل المحدود للغاية وغياب الشرعية البرلمانية. والعكس صحيح أيضا، نحن نعلم أنه يجب إيقاف بعض الأشياء أو تعديلها ولكن لا يمكننا فعل أي شيء بسبب صلاحياتنا المقيدة.

هناك إجراءات محدودة للغاية يمكن أن تقوم بها حكومة تصريف الأعمال بدون سلطة قانونية. وبسبب الوضع الحالي حيث سلطاتي الوزارية مقيدة بشدة يجعل من المستحيل تقريبًا إطلاق أي إجراءات أو مبادرات جادة. ولقد اكتمل العمل في موازنة

ع ع

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

٢٠٢٢ منذ مدة طويلة، لكن لا يمكن تقديمها إلا من قبل حكومة ذات صلاحيات كاملة. فضلاً عن ان جهود الإصلاح لدينا معطلة بسبب عدم اليقين بشأن الاتجاه المستقبلي وأولويات الحكومة القادمة، ونستطيع القول ان الوضع الحالي غير معقول وغير مقبول.

اعتقد أنني خدمت بإخلاص وبأفضل قدراتي خلال السنوات القليلة الماضية، رغم انني لم أكن أتفق دائمًا مع قرارات الحكومة، وأوضحت موقفي في العديد من المناسبات وفي اجتماعات مجلس الوزراء سراً وعلانيةً. وكان هناك تباين في الأراء، وأنا أقدر رغبتك في مناقشة هذه الاختلافات بجدية وانفتاح. ومع ذلك، في حالات قليلة، كانت لها أهمية كبيرة بالنسبة لي لدرجة أنني اضطررت لتقديم استقالتي. لم تكن هذه مواقف سطحية ولكنها مسائل مبدئية. ومع ذلك، فأنا أقدر مساعدتكم ودعمكم. وفي مرات عديدة تعرضت أكثر من مرة لضغوط وهجوم مستمرين، ولقد وقفت بجانبي خلال هذه الأزمات العديدة، وأقدر كل التقدير هذه المواقف.

جئت إلى وزارة المالية في ٥ ايار ٢٠٢٠ بعد أن وافق مجلس النواب على ترشيحي، في إجراء لم يكن سهلاً، إذ لم يكن التصويت سلساً وصوّت العديد من الأحزاب ضدي. وما زلت لا أعلم لماذا أخذت هذه الأحزاب هذا الموقف من ترشيحي لأن لم يكن لدي سوى القليل من المشاركة السياسية منذ عام ٢٠٠٦. لقد كان تصويت الصدريين هو الذي جعل ترشيحي ممكنًا، ولكن كما أشرت سابقًا، لم يكن لدي أي اتصال معهم بشأن هذا الأمر.

المرة الاخيرة التي دخلت فيها وزارة المالية كانت في عام ٢٠٠٦، عندما كنت أعمل أيضًا وزيراً للمالية في ظل الحكومة الانتقالية للدكتور إبراهيم الجعفري. وفي الأسابيع القليلة التالية من مجيئي إلى الوزارة للمرة الثانية، تعرفت على الحقيقة المروعة بشأن مدى تدهور آلية الحكومة في السنوات الخمس عشرة الماضية. فقد تم الاستيلاء على مفاصل واسعة من الدولة فعليًا من قبل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخاصة. وكانت الوزارة نفسها بلا دفة لأكثر من عقد. وكان أحد وزرائها قد أقيل بسبب مزاعم عن إيوائه إرهابيين. بعد ذلك، كانت الوزارة تدار من قبل وزراء بالوكالة مكلفين من وزارات أخرى. وكان لديهم القليل من الفهم للشؤون المالية، وبالتالي لم يتمكنوا من توفير إطار السياسة المالية للبلد. وخلال الحرب ضد عصابات داعش الإرهابية، أُقيل وزير المالية آنذاك من منصبه عن طريق إستجواب برلماني. ولم يتم تعيين وزير مالية جديد إلا بعد تولي حكومة السيد عادل عبد المهدي السلطة في تشرين ٢٠١٨. إذ شغل سلفي الدكتور فؤاد حسين، الذي أكن له أعلى درجات الاحترام والتقدير، منصب وزير المالية. ومع ذلك، فقد انقطعت فترة ولايته مع مظاهرات تشرين ٢٠١٩ واستقالت الحكومة بعد ذلك بوقت قصير.

لقد جئت إلى الوزارة وسط الأزمات المزدوجة لوباء كوفيد -١٩ وانهيار عائدات النفط، ولم تكن هناك موازنة وخزانة الدولة كانت خاوية. فقد أُستخدمت جميع الفوائض الحكومية السابقة لتمويل مدفوعات الطوارئ والحفاظ على رواتب موظفي القطاع العام. وقد تم توسيع رواتب القطاع العام نفسه بشكل كبير، جزئيًا لتهدئة مطالب المتظاهرين. وكانت وزارة المالية في بؤرة الأزمة ويتطلع الناس إلى وزارة المالية لتزويدها بالموارد اللازمة لتمويل النفقات المتكررة للحكومة والميزانية الإستثمارية وتمويل الطوارئ الصحية. ولقد كانت مهمة صعبة للغاية في الأشهر القليلة الأولى للحكومة. وكانت هناك أوقات أُستنفذت فيه أموال الحكومة حرفيًا. وسُحبت احتياطياتنا من العملات الأجنبية، وتوقع صندوق النقد الدولي أننا سنفقد جزء كبير من احتياطياتنا من العملات الأجنبية في غضون عام.

لقد كانت وزارة المالية التي كنت أترأسها شبحاً مقارنةً لما كانت عليه في السابق. وشغل المدراء مناصبهم الرئيسة لفترات قصيرة فقط، ووقع العديد منهم تحت تأثير الأحزاب السياسية. ولم يكن جميع المديرين العامين مناسبين أو مؤهلين للوظائف التي كانوا مسؤولين عنها. ولقد تم تقليص عدد كبار الموظفين الذين كنت على دراية بهم في عام ٢٠٠٦ بشكل كبير، من خلال حالات التقاعد والطرد والاستقالات وحتى القتل. وانخفضت المعايير إلى مستوى متدني للغاية. وكانت وزارة المالية مليئة بالأشخاص

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

ذوي المؤهلات المشكوك فيها، وليس لديهم خبرات ذات مغزى أو مهارات، مع القليل من الفهم للممارسات الحديثة في الإدارة العامة أو الإدارة المالية. وقام غير الأكفاء والمتصلين بالسياسة بإزاحة الإداريين المهرة والفعالين. لقد تمكنت وزارة المالية من إدارة دفع الرواتب والمدفوعات الروتينية الأخرى المدرجة في الموازنة، لكنها كانت بعيدة كل البعد عن كونها المؤسسة الرئيسة لصنع السياسات المالية والاقتصادية للبلد. ترتب على ذلك ادراكي، وفي غضون أسابيع قليلة، بمدى خلوا الوزارة من مهارتها وقدراتها خلال السنوات الماضية.

مع هذا الإرث كان علي أن أصمم طريقا للمضي قدما.

كانت المحاور الستة التي حاولت من خلالها تطوير استراتيجية عمل الوزارة هي:

الأول هو إدارة الأزمة المالية الفورية بسبب انهيار عائدات النفط وخسارة جميع سيولتنا المالية، إذ كانت هناك أيام نفذت فيها أموال وزارة المالية حرفيًا.

الثاني هو معالجة توقعات الدوائر الحكومية والبرلمانيين والجمهور. إذ كانوا في الغالب في حالة إنكار لخطورة الأزمة المالية وتوقعوا القدر نفسه من الدعم والامتيازات من الموارد العامة. وجاءت ضغوط الحصول على الأموال من جميع الأطراف مع إصرار وشدة متزايدين.

الثالث هو العمل على موازنة ٢٠٢٠ والتحضير لموازنة ٢٠٢١. ولقد كانت موازنة ٢٠٢٠ مطلبًا برلمانيًا على الرغم من أنه لم يتبق سوى بضعة أشهر في السنة المالية ٢٠٢٠.

الرابع هو العمل على خطة متوسطة المدى لإصلاح الإدارة العامة والاقتصاد.

الخامس كان إدارة وزارة المالية نفسها وتعظيم الموارد البشرية المحدودة التي كانت لدينا.

وأخيراً، كان موضوع إعادة الهيكلة طويلة المدى وإعادة تموضع الاقتصاد العراقي في ظل التحديات الكبيرة المتعددة التي يواجهها.

مع تعافي الاقتصاد في عام ٢٠٢١، ظهرت مجموعة أخرى من المشكلات تمثلت بالضغوطات على تكاليف المعيشة نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وخاصة المواد الغذائية. فضلاً عن ارتفاع تراكم المتأخرات بشكل كبير خلال المدة ٢٠٢٠-٢٠٢١ بسبب نقص التمويل.

كل هذا كان يجب أن يحدث في بيئة من الضغوط السياسية المستمرة من الأحزاب والبرلمانيين، ومظاهرات الشوارع، والمتصيدون المعادون على وسائل التواصل الاجتماعي والتسقيط الإعلامي المستمر، والأخبار المزيفة والادعاءات، والمطالبات المستمرة للحصول على الأموال من قبل الوزارات، والكشف عن عمليات تزوير وفضائح واسعة النطاق، ومطالب التمويل الطارئة. فضلاً عن ذلك، كان علي أن أواجه طلبات تمويل من حكومة إقليم كردستان والتي كانت موضع تساؤل. وتم استدعائي للمثول أمام مجلس النواب في جلستين كاملتين، ومرات عديدة أمام اللجنة المالية لمجلس النواب ولجان أخرى. وجُمعت التواقيع من قبل أعضاء مجلس النواب لإقصائي والتهديد بإتخاذ الإجراءات القانونية ضدي، وبدأت بالفعل في حالتين

ع ع

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

وصل كلاهما إلى المحكمة الاتحادية العليا التي حكمت ضد هذه الادعاءات. في حالة أخرى، تم تهديدي بمنعي من السفر لأنني رفضت الرد على طلب استدعاء من زعيم سياسي.

لقد كانت عملية مرهقة ومحزنة بكل معنى الكلمة، ومع ذلك حققت الوزارة الكثير من المهام خلال هذا المدة، ادرج ادناه اهمها:

- تمكنا من صد الانهيار في مالية الدولة من خلال الانضباط الصارم في الانفاق.
- حافظنا على مستويات الاستثمار في ظل قيود مالية شديدة.
- قمنا بتمويل كل احتياجات وزارة الصحة أثناء الجائحة.
- قدمنا موازنة ٢٠٢٠ كما وعدنا رغم سحبها بطلب من مجلس النواب.
- وضعنا اللمسات الأخيرة على موازنة توسعية لعام ٢٠٢١ أقرها مجلس النواب.
- اقترحنا قوانين توسع من قدرتنا على الاقتراض محليا، والتي كانت ضرورية للحفاظ على الملاءة المالية للبلد.
- قمنا بتمويل الانتخابات بإقرار قانون خاص بتمويل الانتخابات باقتراح من قبلنا.
- قمنا بتمويل قطاع الكهرباء وطلبه النهم لمزيد من الأموال للوفاء بالتزاماته الاستثمارية وشراء الوقود.
- اقترحنا خطة شاملة لإصلاح الاقتصاد والقطاع العام. وقد قوبل ذلك بدعم دولي ومحلي واسع. وسميت بالورقة البيضاء. أنشأنا الوحدة للإشراف على تنفيذ الورقة البيضاء.
- دافعنا عن تخفيض قيمة العملة، والذي ربما كان أهم إجراء اقتصادي منفرد اتخذته الحكومة في هذه المدة. لقد كان قرارًا أساسيًا ومؤجلًا كثيرًا، وأُتخذ بجرأة وبدعم الأغلبية من الكتل البرلمانية، لأنها كانت ضرورية للغاية. فقد دمرت العملة باهظة الثمن القدرة التنافسية للاقتصاد، وساهمت في التشوهات التي سمحت بتحقيق أرباح تجارية ضخمة من قبل حفنة من المضاربين.
- دافعنا بشدة عن زيادة المخصصات للفقراء والمحتاجين في موازنة ٢٠٢١ لتعويض أي خسارة محتملة في الدخل نتيجة انخفاض قيمة العملة. ولكن لسوء الحظ، حُذف ذلك من قبل مجلس النواب في نسخة الموازنة النهائية لعام ٢٠٢١.
- قدمنا أول إصدار سندات محلية يتم تسويقها علنًا بعوائد جيدة لتشجيع تدفق المدخرات إلى أدوات استثمار جديدة وبدء عملية إنشاء أسواق للأوراق المالية الحكومية.
- أكملنا الاستعدادات اللازمة لموازنة ٢٠٢٢، ولم يتم عرضها على الحكومة لمناقشتها والمصادقة عليها بسبب حكم المحكمة الاتحادية العليا بأننا غير مخولين بتقديم أي قانون كحكومة تصريف أعمال.
- أدخلنا قانون الأمن الغذائي للسماح بمزيد من التحويلات للفقراء والمحتاجين نتيجة الارتفاع العالمي في الأسعار بسبب الحرب الروسية الأوكرانية في ظل عدم وجود موازنة ٢٠٢٢ واعطى هذا القانون الحكومة مهلة إضافية للوفاء بالتزاماتها التمويلية للنفقات الجارية والاستثمارية.
- اقترحنا إنشاء إطار عمل جديد تمامًا لتحديد وتقييم وتطوير أعمال البنية التحتية الرئيسة والمشاريع ذات الطبيعة الإستراتيجية. ووافق عليه مؤخرًا مجلس الوزراء والذي سيسمح للحكومة، من خلال وزارتي التخطيط والمالية، بتعيين شركة إدارة مشاريع معترف بها دوليًا للإشراف على عملية اختيار المشاريع الكبيرة والاستراتيجية.

داخل وزارة المالية، أطلقت عددًا من البرامج والمبادرات الجديدة لمواجهة نقاط الضعف التي تضاعفت على مر السنين.

- بدأنا خطة شاملة لأتمتة الإدارة المالية للدولة بأكملها. كان هذا هو برنامج IFMIS الذي تم تأجيله منذ ٢٠٠٥. ويجري تنفيذه بالتعاون مع البنك الدولي.، والذي سيحدث ثورة في إدارة المالية العامة.
- أطلقنا الأتمتة الكاملة لهيئة الكمارك من خلال توقيع اتفاقية مع الأونكتاد لنشر نظام ASYCUDA المعترف به عالميًا لإدارة الكمارك.
- استكملنا طلب العروض النهائية لنظام جديد لإصلاح النظام الضريبي لهيئة الضرائب بمساعدة البنك الدولي.

ع ع

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

- قدمنا خطة نهائية لإصلاح إدارة ومجلس إدارة مصرف الرافدين من خلال اقتراح نظام داخلي جديد للمصرف، وهو الآن امام انظار مجلس الدولة للموافقة النهائية. وبمجرد الموافقة عليها، ستعمل مجموعة مماثلة من النظم الداخلية لمصرف الرشيد، إذ لا يمكن إصلاح المصارف الحكومية ببقاء النظم الداخلية الحالية.
- أنشأنا هيئة رقابية لإدارة المصرف الزراعي المتعثر بالتعاون مع البنك المركزي.
- قمنا بتسريع بيع أراضي الدولة بأسعار السوق حيثما كان ذلك مرغوبًا وممكنًا، مع زيادات مهمة في الإيرادات من بيع الأراضي، وقمنا بزيادة الأراضي للمشاريع الصناعية بشكل كبير.
- قمنا بتنظيم إطار عمل استراتيجي جديد لهيئة المناطق الحرة وسنقترح قانونًا جديدًا لهيئة المناطق الحرة.
- اتفقنا مع وكالة التنمية الفرنسية على دعم إنشاء معهد لتدريب الكوادر المالية والاقتصادية الحكومية المتوسطة والعليا على أفضل الممارسات الدولية في الإدارة المالية والاقتصادية. وسيتم تشغيل ذلك من خلال دائرة التطوير في وزارة المالية.
- اتفقنا مع الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الألمانية على دعم فريق تنفيذ توصيات الورقة البيضاء ووزارة المالية بالخبرات الفنية الأجنبية في مجال إدارة المالية العامة.
- نقدم برنامجًا لإرسال ١٠٠ مرشح شاب واعد في وزارة المالية لتغطية دورات الدراسات العليا في الإدارة والتمويل والمصارف والإدارة العامة في الجامعات العالمية.

هنا اود الاشارة الى ان علاقاتنا مع البنك المركزي كانت ممتازة مما سمح لنا بالتنسيق معهم في السياسات النقدية والمالية للحكومة.

على الصعيد الدولي، علاقتنا على المستوى الاقتصادي مع وكالات التنمية الدولية والدول الصناعية السبع الكبرى والصين ودول مجلس التعاون الخليجي ممتازة. اللجنة العراقية السعودية المشتركة، التي أترأسها من الجانب العراقي، تم تفعيلها بعدد من المشاريع والمبادرات . كما قمنا بإدارة القضايا الصعبة المرتبطة بسداد المدفوعات المستحقة لإيران مع الحفاظ على تعاوننا وامتثالنا للعقوبات الأمريكية على هذا البلد.

لقد جعلت من نهجي الخاص محاربة الفساد أينما وحيثما استطعت. في الأسابيع القليلة الأولى من تولينا المنصب، وأوقفنا مشاريع عديدة مشبوهة، وفحصنا بعناية جميع طلبات الإعفاءات الضريبية والكمركية. وتابعت شخصيًا طلبات الموافقة على المشاريع التي اجتازت كل التدقيق، ولكن تم حظرها أو تأخيرها دون داع. وكانت الوزارة , بأوامر مباشرة مني شخصياً، هي التي منعت عقد مدفوعات بوابة عشتار مع مصرف الرافدين الذي كان سيؤدي إلى فرض عبء تكاليف غير مبرر يصل إلى مئات الملايين ولسنين طويلة من الدولارات على المودعين في البنك.

كما تعاونت الوزارة تعاونا كاملا مع جميع الجهات الرسمية والبرلمانية والقضائية التي تنظر في قضايا الفساد في الوزارة والحكومة ككل.

السؤال الذي يُطرح هنا؛ هل تستطيع وزارة المالية أو الحكومة ككل تحقيق المزيد من الإنجازات خلال العامين ونصف العام الماضيين؟ من السهل أن نطالب بأداء أفضل من أي حكومة، لكنني أعتقد أنه في مجال الإدارة الاقتصادية والمالية، كان أداء الحكومة جيدًا بشكل استثنائي. لقد حققنا الكثير واتخذنا بعض القرارات المهمة جدًا، وحتى الحاسمة، والتي من شأنها أن تؤثر على مسار اقتصاد البلد على المدى الطويل.

ومع ذلك، من الصعب للغاية إجراء تغييرات وإصلاحات اقتصادية كبيرة على أساس مستمر ومستدام في ضوء سياق اقتصادنا السياسي. يجب أن أعترف أنني لم أتوقع التدهور المروع في معايير الحوكمة في بلدنا على مدى السنوات الخمس عشرة

٤٤

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

الماضية. كل شيء تقريبا يتآمر لإحباط التغيير الحقيقي وترسيخ استمرار الممارسات الفاسدة التي تدمر الأسس الأخلاقية والمادية للبلد.

كانت قضايا فساد الدفع الالكتروني بالنسبة لي بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير. لم تكن حالة نادرة ولكنها عكست بوضوح لجميع الاطراف مدى الخلل بالمنظومة، فقد بلورت الدرجة التي تدهورت عندها مكانة الدولة وأصبحت ألعوبة للمصالح الخاصة. الأمر الآن مع السلطة القضائية وتحقيقاتها بعد ابداء الوزارة ملاحظاتها، لذا لا يمكنني التعليق عليه، لكنه يثير مجموعة كاملة من الأسئلة بشأن كيفية اتخاذ القرارات الصحيحة التي تؤثر على ملايين الأشخاص ومؤسسات الدولة الحيوية دون اعتبار للمصلحة العامة. إذ تعمل شبكات سرية واسعة من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والسياسيين وموظفين الدولة الفاسدين في الظل للسيطرة على قطاعات كاملة من الاقتصاد، وتسحب مليارات الدولارات من الخزينة العامة. هذه الشبكات محمية من قبل الأحزاب السياسية الكبرى والحصانة البرلمانية وتسليح القانون وحتى القوى الأجنبية. وإنها تحافظ على صمت المسؤولين الأمناء بسبب الخوف والتهديد بالقوة. لقد وصل هذا الأخطبوط الهائل من الفساد والخداع إلى كل قطاع من قطاعات اقتصاد الدولة ومؤسساتها ويجب تفكيكه بأي ثمن إذا كان مقدراً لهذا البلد أن يبقى على قيد الحياة. وهنا يحدوني الامل بأن يتبع قضاة التحقيق في قضية بوابة عشتار الخيوط أينما تذهب لتكون بادرة خير لإعادة الثقة بالمنظومة.

دولة رئيس مجلس الوزراء ،

لا معنى للحديث عن "الفساد" كاختصار لمشكلات الاقتصاد، فهو النتيجة النهائية للعملية وليس بدايتها. ويمكن وصفه بالسرطان الذي يمكن أن يقتل الجسم، لكنه انتشر بسبب ضعف الجسم، وضعف جهاز المناعة، وغياب الوقاية، وإهمال الإجراءات العلاجية. ويزدهر الفساد في العراق لأن النظام يتسامح معه ويسمح له بالازدهار والنمو. إن معالجة الفساد غير كافية من خلال زيادة الكلام ضده، وإنشاء المزيد من هيئات التحقيق وإدخال المزيد من الإجراءات العقابية.

علينا إعادة بناء قدرات الدولة لمنع انتشار الممارسات الفاسدة.
علينا أن نصلح إدارة الدولة بشكل جذري من خلال تقليص الإجراءات والقوانين والممارسات التقليدية.
علينا أن نطور بشكل جذري صفات ومهارات المديرين المتوسطين والمتقدمين في الدولة.
علينا إزالة الحماية التي تمنحها الأحزاب السياسية ورؤسائها للأفراد الفاسدين والممارسات الفاسدة.
علينا تدمير ثقافة الجشع والتسيب والإفلات من العقاب التي تسمح بازدهار ممارسات الفساد.
علينا إزالة الغموض الذي يميز العديد من قرارات الحكومة بشأن النفقات والاستثمارات، إذ يزدهر الفساد نتيجة لصفقات تنظم في الظلام وعدم الانفتاح والشفافية.

وقبل كل شيء، علينا التراجع عن نظام السعر المزدوج الذي يسمح بالفساد، اي ان هناك الأسعار المزدوجة لنفس المنتج أو الخدمة في جميع أنحاء الاقتصاد. وهناك أسعار السوق ثم هناك أسعار تحددها أوامر إدارية أو لجنة وزارية لا علاقة لها بأسعار السوق. وهذا يؤثر على أسواق الأراضي، والإسكان، وأسواق الوقود، والمواد الغذائية الأساسية، والمدخلات الزراعية والصناعية، وأسواق الائتمان، والعملات الأجنبية، والأدوية والخدمات الطبية، وتوليد الطاقة الكهرباء وتوزيعها، والتعريفات، وما إلى ذلك. لقد قيل خطأ أن هذا النظام يساعد في دعم الفقراء، لكنه في الواقع تكاليف باهظة ويشجع الفساد أينما وجدت أسعار مزدوجة. وهناك طرق أفضل وأكثر فاعلية لمساعدة الفقراء بدون هذه التشوهات الهائلة التي تدمر عمل الأسواق.

طوال مدة خدمتي في هذه الحكومة، كنت اهتدي بثلاثة عوامل أساسية: واجبات ومسؤوليات منصبي؛ رغبتي في رؤية هذه الحكومة تنجح. والولاء للزملاء في مجلس الوزراء.

٤٤

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

سيصدر التاريخ حكمه النهائي على نجاح هذه الحكومة. لكني سأعطيكم وجهة نظري الشخصية بشأن طبيعة القواعد التي يجب أن تكون عليها أي عملية تقييم.

- أول قاعدة للتقييم تتعلق فيما إذا كانت الحكومة قد نجحت في الحفاظ على وحدة الوطن والمواطنين وحماية الناس من التهديدات الداخلية والخارجية.

- القاعدة الثانية: هل تم الوفاء بالوعود الصريحة التي قطعتها الحكومة عند تشكيلها. وكانت هذه مرتبطة بإجراء الانتخابات في إطار زمني مقبول ونزع فتيل التوترات التي تفاقمت في احتجاجات واسعة النطاق.

- القاعدة الثالثة تتعلق بإدارة الصدمات التي مرت بها الدولة خلال مدة توليك منصب رئيس مجلس الوزراء. هذه الأزمتان التوأم لوباء كوفيد ١٩ وانهيار أسعار النفط وإيرادات الحكومة. كل من هذه التحديات الضخمة بلغت ذروتها في الأشهر الأولى من هذه الحكومة.

- العامل الأخير يتعلق فيما إذا كانت الحكومة قد نجحت في تحقيق أهداف برنامجها الحكومي، وخاصة الإصلاح السياسي والإداري الواسع، وأجندات مكافحة الفساد وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

تنطبق هذه القواعد على فترة اية حكومية عادية، لكن هذه الحكومة كانت استثنائية، جاءت إلى السلطة نتيجة أزمة دولة مع انهيار الحكومة السابقة. كانت هذه الحكومة حكومة ذات صلاحيات لكن هدفها السياسي الرئيس في إيصالها إلى السلطة كان إجراء انتخابات. منذ تشرين الأول ٢٠٢١ ، ومنذ ذلك الحين تعمل هذه الحكومة بسلطات مخفضة بشكل كبير كحكومة تصريف أعمال.

ومع ذلك، وفي رأيّ الشخصي، فإن النتائج الأولية لأداء هذه الحكومة يمكن ايجازها بالاتي:

- قامت الحكومة بتحسين الأمن والمعيشة للشعب، على الرغم من كل النكسات، فإن الوضع العام الآن أفضل بكثير مما كان عليه عندما وصلت الحكومة إلى السلطة في ايار ٢٠٢٠.

- احتواء الحكومة العنف السياسي في البلاد. على الرغم من التظاهرات واسعة النطاق مؤخرًا، فإن حوادث العنف في الشوارع لا تذكر مقارنة بمظاهرات تشرين ٢٠١٩.

- أجرت الحكومة انتخابات حرة ونزيهة باتفاق جميع المراقبين المستقلين في الإطار الزمني الموعود. وتم الوفاء بوعد مهم.

- أدارت الحكومة الأزمتين التوأمين لوباء كوفيد -١٩ وانهيار عائدات النفط بشكل فعال. إذ إن السيطرة الشاملة على النفقات العامة، وتخفيض قيمة العملة في الوقت المناسب والضروري والفعال، وموازنة ٢٠٢١ الناجحة، وقانون الأمن الغذائي، خطوات جعلت المالية العامة على قدم المساواة. وكانت الورقة البيضاء بمثابة خارطة طريق مفصلة للإصلاح وإعادة الهيكلة، وحظي باعتراف ودعم محلي ودولي واسع، فضلاً عن احتواء أضرار من كوفيد -١٩ خلال حملة تطعيم واسعة النطاق.

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

- نجحت الحكومة جزئياً فقط في أجندتها السياسية، إذ ان المشهد السياسي أكثر انقسامًا وتنازعًا مما كان عليه في عام ٢٠٢٠. ولم تكن الحكومة قادرة على تحقيق درجة من الاستقلال عن الجماعات السياسية الرئيسية؛ كما لم تتحرر الدولة ككل من سيطرة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح الخارجية. وهذا كان مصدر قلق لي.

- نفذت الحكومة سياسة خارجية ناجحة في الغالب. العلاقات الخارجية للعراق، على الرغم من اشتعال التوترات من وقت لآخر، فقد كانت متوازنة وسارت من أجل المصلحة الأكبر للبلاد. ولقد أطلقت مبادرات مثل مؤتمر بغداد يمكن أن يكون لها إمكانات تنمية طويلة الأجل كبيرة. ولقد لعبت دوراً فعالاً في جذب أصدقائنا وجيراننا السعوديين والإيرانيين إلى منتدى محايد في بغداد حيث يمكنهم مناقشة قضاياهم ومشكلاتهم. لكن هذه الحكومة لم تكن قادرة على تقليل أو القضاء على التدخل الأجنبي في السياسة الداخلية للبلاد.

- نجحت الحكومة في وضع استراتيجية جريئة للإصلاح الاقتصادي والإداري. ومع ذلك، فإن الاستراتيجية لم تحقق الأثر المنشود بعد في وقف الانحدار في القدرات الإدارية وفعالية القطاع العام أو في تغيير المحاور الاقتصادية للبلد بشكل جذري.

- لكن الحكومة لم تنجح في ضبط الفساد ثم الحد منه. الفساد وحش متعدد الرؤوس وقد حفر في السنوات العشرين الماضية جذورًا عميقة في البلاد. لا يمكن السيطرة عليه فضلاً عن اقتلاع جذوره إذا لم تكن هناك إرادة سياسية وإجماع على القيام بذلك.، إذ لا يزال الفساد مستشريًا ومنهكًا وواسع الانتشار.

أعتقد أن الحكومة قد أنجزت الكثير، وإذا أعطيت الوقت والمساحة كان بإمكانها أن تفعل أكثر من ذلك بكثير. ولقد وضعت الورقة البيضاء خارطة طريق مفصلة لإصلاح القطاع العام. وكنت آمل في وضع رؤية للإصلاح وإعادة الهيكلة والمساعدة في إنشاء المؤسسات للإشراف على العملية. وكنت أعلم أن العملية تجاوزت فترة ولاية هذه الحكومة. وكنا بحاجة إلى أربع أو خمس سنوات لتنفيذ رؤية الورقة البيضاء ولرؤية النتائج المرجوة. ومع ذلك، كانت خطط وبرامج الحكومة مقيدة دائمًا بالحاجة إلى الحصول على اتفاق واسع من طبقة سياسية ممزقة والذي ثبت أن هذا صعب التحقيق ومراوغ. آمل أن يدرك القادة السياسيون في البلاد خطورة القضايا التي تواجهنا وأن يدفعوا باتجاه حل ينهي هذا المأزق المنهك.

كل دعوات الإصلاح جرى اعاقتها بسبب الإطار السياسي لهذا البلد. ولقد تم تحريف النظام البرلماني الذي تم تقديمه في عام ٢٠٠٥ من أجل خدمة مجموعات المصالح الخاصة وتقويض الدولة ومؤسساتها. ولقد سمح بالاستيلاء على الدولة من قبل مجموعات المصالح الضيقة. ولا شك ان إصلاح هذا النظام بتغييرات دستورية أو حتى دستور جديد أمر ضروري. وعلى عكس البشر، لا تموت الدول بشكل نهائي. ويمكن أن تبقى دول (الزومبي) لسنوات بل حتى لعقود قبل أن يتم دفنهم. أعتقد أن الدولة العراقية التي ولدت بعد غزو ٢٠٠٣ تظهر عليها علامات مرض عضال. وصحيح إن آلية الحكومة مستمرة، وتبقى مظاهر سلطة الدولة قائمة، لكن لا يوجد جوهر للشكل. إذ تواجه السلطات المركزية للدولة تحديات على جميع المستويات. حيث لا تسيطر الدولة على حدودها وتنتهك سيادة أراضيها بإستمرار ويستخدم الإرهابيون الذين يستهدفون جيراننا أراضينا كملاذ وقواتنا الأمنية منقسمة مؤسسياً وبرلماننا معطل حاليا. دستورنا في الغالب غير عملي ويتم اهماله بانتظام ونظامنا السياسي يولد الجمود والإنسداد. الحساب والعقاب لا يشمل الزعامات الكبيرة ويتم استغلال موارد الدولة بشكل غير فعال ومهدر أو يساء استخدامها أو تتم سرقتها، ولا أحد يحاسب على الكوارث التي حلت بهذا البلد. والقوى الأجنبية تؤثر بشكل مباشر على المؤسسات الحيوية وهي تقف وراء تعيين شخصيات رئيسة في الحكومة، والنتيجة النهائية هي البلد الممزق الذي نرى أنفسنا فيه.

يجب أن يكون لدولة يبلغ عدد سكانها ٤٠ مليون نسمة، مع مجموعة من القضايا الصعبة التي نواجهها، حكومة تتمتع بالصلاحيات لتكون قادرة على تنفيذ الخطط والتدابير اللازمة مع السلطة القانونية المناسبة. وهو مؤشر واضح على الخلل في

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

حياتنا السياسية، إذ أن الأحزاب السياسية لم تتمكن من اختيار رئيس جديد ورئيس وزراء جديد بعد فترة طويلة من الانتخابات. كما أنه يمثل إشكالية ومقلقة للغاية أن تخلت قوة سياسية رئيسة عن العملية السياسية وانسحبت من مجلس النواب. إذ لا يمكن تعويض استبدال أعضاء المجلس المستقيلين سياسياً أو حتى معنوياً بمجرد تعيين أولئك الذين يكون إنجازهم الانتخابي الوحيد هو الحصول على المرتبة الثانية بعد الفائزين. في أي بلد آخر به نظام برلماني سيؤدي ذلك إلى انتخابات جديدة إما على المستوى الوطني أو انتخابات خاصة لتحل محل أولئك الذين استقالوا. أقول هذا لا لانتقص من شرعية مجلس النواب الذي أحترم قواعده وإجراءاته رغم الكثير من الملاحظات. أقول هذا للتأكيد على أن المعارضة خارج قبة مجلس النواب هي الآن قوة لا بد من أخذها في الحسبان سياسياً وأخذ رأيها ووجهات نظرها بعين الاعتبار في تشكيل الحكومة الجديدة.

في الحقيقة أنا الآن أعتقد أن مؤسسات الدولة، حتى في حالتها الضعيفة، تفقد مصداقيتها وسلطتها مع انسحاب التيار الصدري من مجلس النواب. أي حكومة جديدة يتم تشكيلها في ظل النظام الحالي تفتقر إلى الشرعية الكاملة في رأيي ما لم تعترف بها المعارضة خارج مجلس النواب، وإن لم توافق عليها بالضرورة، كحكومة تتمتع بالسلطات. حقيقة الأمر أن هناك فجوة متسعة الآن بين الطبقة السياسية والجمهور ككل. إن مواطني هذا البلد ينفصلون بشكل متزايد عن العملية السياسية، والطبقة السياسية، والدولة في وضعها الحالي، وحتى فكرة الديمقراطية نفسها كما تُمارَس في بلادنا. ليس لدينا الكثير من الوقت لعكس هذا الوضع الخطير للغاية. لقد وصل المأزق السياسي الآن إلى مستويات خطيرة للغاية. لقد أصبحت المطالبة بإصلاح العملية السياسية لا تقاوم. ولكن لأن قنوات إحداث التغيير داخل النظام مسدودة بشكل كامل تقريباً، كان الملاذ الوحيد هو العصيان المدني. هذا ليس بالأمر غير المعتاد في البلدان الديمقراطية حيث يتم التحكم في القنوات الرسمية لإحداث التغيير من قبل قوى مقاومة التغيير. عادة ما تؤدي الأزمة أو التحول في الرأي العام إلى تغيير الحسابات لصالح التغيير. لم يحدث هذا في العراق. فكلما زاد نفور الناس عن النظام ، وعبروا عن رفضهم بعدم المشاركة في الانتخابات، زاد احتمال استمرار النظام لصالح أولئك الذين يريدون الحفاظ على الوضع الراهن. إن القوى التي تحافظ على النظام القائم ، لأي سبب من الأسباب، هي قوى هائلة. وتتراوح الحجج للعمل ضمن العملية السياسية الحالية من الشكليات الدستورية، واتباع الإجراءات القانونية والإدارية المناسبة، وبصراحة، المصلحة الذاتية. لا يوجد طرف خارجي يمكنه فصل الخلاف، ولا يوجد، على الأقل في الوقت الحالي، استعداد من جانب المرجعية الكريمة في النجف الأشرف للتأثير في جانب أو آخر أو ضد كليهما. هذا يمكن أن يعطي الشرعية للتخلي عن النظام الحالي والمضي قدما نحو نظام جديد.

القضايا العالقة بالنسبة لأي حكومة جديدة بالغة الأهمية. لا يمكن التعامل معها إلا بحسم سياسي كبير وبعد نظر.

أنا من ناحيتي لا أرغب في أن أخدم في أي منصب وزاري بعد الآن. لقد حان الوقت للشباب لتولي عباءة الحكومة الثقيلة. نحن بحاجة إلى انتخابات جديدة بنسبة مشاركة كبيرة لترسيخ مصداقية مؤسساتنا الديمقراطية. أعتقد أيضًا أننا بحاجة إلى مراجعة جوهرية لدستورنا. لا يوجد دستور مقدس. يجب تغييره وتعديله حسب الضرورة لخدمة المصلحة الأكبر لشعبنا. وعلى وجه الخصوص، فإن البنود الغامضة، والسلطات غير المؤكدة، والظروف الصعبة وحتى المستحيلة لإجراء التعديلات، جعلت من الضروري النظر في إمكانية ترتيبات دستورية جديدة.

أعتقد أننا نواجه واحدة من أخطر التحديات التي واجهتها أي دولة في القرن الماضي. قدمت آرائي حول القضايا الاقتصادية والمالية الحرجة التي تواجه هذا البلد لجميع القادة السياسيين قبل عدة أشهر. كما أنها متاحة للجمهور على موقع وزارة المالية. أزمة العراق متعددة الأبعاد. فهو يجمع بين عدد كبير من القضايا الحرجة التي يواجهها عدد قليل من البلدان في مثل هذه الخطورة. تغطي هذه القضايا النطاق الكامل للمخاطر السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية والطاقة والعمالة والاجتماعية والبيئية والمناخية والديموغرافية، في بيئة من عدم اليقين والاضطرابات الجيوسياسية. إنها أزمة فعالية دولة ومجتمع وحتى الافراد فيما بينهم.

ع ع

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200

No.: العدد:
Date: التاريخ:

إنه أمر شاق. ولكن مع وجود مشكلات كبيرة تأتي فرص عظيمة، هذا ما يعلمنا التاريخ.

يجب أن يدرك قادتنا وشعبنا خطورة المخاطر التي نواجهها. مع ارتفاع أسعار النفط، أتيحت لنا فرصة أخرى للتخطيط لحياة أفضل وأكثر إرضاءً لشعبنا. لكن الخطط والاستراتيجيات ليست كافية. يجب أن تُبنى على أساس متين من الشروط المسبقة الضرورية السياسية والأخلاقية والمؤسسية.

نحن بحاجة إلى قيادة من أعلى مستويات الجودة، تُؤثر على نفسها ومصالحها الانية الذاتية.

نحن بحاجة إلى سلوك أخلاقي في أعلى المناصب في البلد لتصبح بوصلة أخلاقية للمجتمع والإدارات الحكومية.

نحن بحاجة إلى مؤسسات ذات فعالية وعمق ونزاهة.

نحن بحاجة إلى الاستقرار والتماسك والاستمرارية في ترتيباتنا السياسية.

تحتاج البلدان التي تواجه تحديات هائلة إلى افضل نوع من أشكال القيادة.

آمل أن ننعم بمثل هذا القائد مع الفريق المناسب لقيادة البلاد إلى الأمام وبر الأمان.

أتمنى التوفيق والنجاح لكل شعبنا الذي عاني الكثير وينتظر من قياداته ان يكونوا بقدر المهمة والمسؤولية .

تقديري

علي حيدر عبد الأمير علاوي

بغداد – الثلاثاء ١٦ آب ٢٠٢٢.

٤٤

ministeroffice@mof.gov.iq | www.mof.gov.iq
St.6, Dist.147, Baghdad, Iraq | +964 (0) 7703491200